

قرار محكمة النقض

رقم 8/28

الصادر بتاريخ 07 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/11/6/8904

إثبات في الميدان الجنائي - سلطة المحكمة.

لما جاء القرار المطعون فيه سالما من أي عيب شكلي، وأبرزت معه المحكمة المصدرة له الأحداث التي استندت إليها في نطاق سلطتها التقديرية، والتي ينطبق عليها الوصف القانوني المأخوذ به، تكون العقوبة المحكوم بها مبررة قانونا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم (ع.ف.ب) بن ادريس بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة الأستاذة نوال بنسلطانة بتاريخ 2019/12/26 لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بسطات والرامي إلى نقض القرار عدد 2019/714 الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بها بتاريخ 2019/12/23 في القضية ذات الرقم 2019/58 ع ن، القاضي بتأييد القرار الجنائي الابتدائي فيما قضى من إدانته من أجل جنجايات الاختطاف والاحتجاز وهتك عرض بالعنف والاعتصاب وجنحة السكر العلني البين وعقابه بسنتين اثنتين (02) حبسا نافذا، مع الصائر والإجبار في الأدنى.

إن محكمة النقض/

بعد أن تلت السيدة المستشارة حرية كنوني التقرير المكلفة به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد أحمد بودالية المحامي العام في مستتجاته

وبعد المداولة طبقا للقانون:

في الشكل:

حيث إن الطاعن لم يدل بمذكرة لبيان وجوه الطعن إلا أن المادة 528 من قانون المسطرة الجنائية. تجعل الإدلاء بهذه المذكرة إجراء اختياريًا في الجنايات بالنسبة للمحكوم عليه طالب النقض.

وحيث جاء الطلب علاوة على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلا.

في الموضوع:

حيث إن القرار المطعون فيه سالم من كل عيب شكلي وأن الوقائع التي عللت غرفة الجنايات للأحداث ثبوتها بما لها من سلطة تقديرية ينطبق عليها الوصف القانوني المأخوذ به كما أن العقوبة مبررة قانونا.

من أجله

قضت برفض الطلب المقدم من المتهم (ع.ف.ب) بن ادريس، وبتحميل الطاعن ضعف مبلغ الضمانة يستخلص وفق الإجراءات المقررة في استيفاء صائر الدعوى الجنائية وبتحديد مدة الإجبار في الأدنى.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: حجاج بنوغازي رئيس الغرفة والمستشارين: حرية كنوني مقررة والطبي تاكوتي ومحمد قاسمي ولطيفة اسكرم وبحضور المحامي العام السيد أحمد بودالية الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة جميلة المغراوي المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة النقض